

قواعد المواطنة المؤسسية وأبعاد المسؤولية الاجتماعية
فرص التفعيل من أجل حماية البيئة
دراسة ميدانية بالشركة الوطنية لتوليد الكهرباء
- محطة أشواط بجيجل -

*Institutional citizenship rules and dimensions of social
responsibility
Activation opportunities to protect the environment-*

كريمة بورحلي*

جامعة محمد الصديق بن يحي

جيجل / الجزائر

Karimabourahlic8@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2023/05/15 تاريخ النشر: 2023/06/08

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بمصطلح المواطنة المؤسسية والخوض في قواعدها بالشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء ش.د.أ وحدة جيجل، والبحث عن مدى تبني الشركة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، وإجراءات تفعيلها من أجل حماية البيئة، ودعم المجتمع المحلي.

وعليه استعانت الباحثة بمنهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي، تم التوصل فيه إلى نتائج تؤكد تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية والمرتكزة بالأساس على دعم الموارد البشرية من خلال التكوين والتدريب المكثف، واستحداث وسائل العمل وجلب للتكنولوجيات الحديثة، الهدف منها ترشيد استهلاك الطاقة والحد من التلوث.

الكلمات المفتاحية: المواطنة المؤسسية، المسؤولية الاجتماعية، المواطنة، الأبعاد.

Abstract:

This study has targeted to comprehend the term institutional citizenship and delve into its rules at the national electricity production company (SPE), the Jijel unit, well we searching for the extent to which the company has

* المؤلف المرسل.

adopted the dimensions of social responsibility, and the procedures to activating them in order to lay the foundations for environmental protection and community support.

Accordingly, the researcher used the case study, and the descriptive method; Then the results were interpreted in light of that confirm the institution's adoption of this responsibility and is mainly based on supporting human resources through and intensive training, and adopting the policy of developing work methods and bringing modernity of technologies which is rationalizing energy production and consumption and reducing pollution.

Key words: Corporate citizenship, Social Responsibility, Citizenship, Dimensions

مقدمة

في خضم الجدل المفاهيمي الذي أنتجته المتغيرات العالمية والمحلية في سياق التطورات التنموية، التي أحدثتها التطورات التكنولوجية والعلمية الهائلة في مجال بيئة العمل اليوم، وانتقال المجتمعات إلى مرحلة جديدة، في ظل ما يسمى باقتصاد المعرفة، ظهر مصطلح المواطنة المؤسسية كأحد مصطلحات الإدارة الحديثة، والمرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية.

وإن كانت المواطنة المؤسسية كقيمة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية، إنما تتجلى بصورة أساسية في الممارسات الفعلية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، ومن ثم فإن جهود التأصيل والتفعيل لهذه الأبعاد، لا يمكن أن يكون إلا ضمن تصور استراتيجي بحث، يحقق جملة من المطالب والتوجهات المعلنة، للأهداف التنموية المسطرة بعناية والمقتربة بجوهر الاستدامة لأي مؤسسة أو شركة.

ولما كان الحكم على استدامة الأنشطة المؤسسية يتطلب تقييما لأساليب الأداء والعمل، والمتعلقة باحترام قواعد تسيير النظام الداخلي لأي مؤسسة، والمرتبطة بالأداء البيئي، كان لزاما علينا البحث عن مدى تطور الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمؤسسة، باعتبارها أحدث الأساليب العلمية المعتمدة في التقييم.

وعليه نحاول من خلال هذه الدراسة الخوض في إشكالية تبني المؤسسة الوطنية لهذا المفهوم من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي مفاده: ما هي قواعد المواطنة المؤسسية بالشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء من أجل تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة ؟

- ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي جملة أسئلة فرعية مفادها:
- ما هي أهداف الشركة من أجل دعم وتشجيع جهود العمل المرتبطة بالتنمية المحلية المستدامة؟
 - ما هي أدوار المسؤولية الاجتماعية في الشركة من أجل حماية البيئة الداخلية والخارجية؟
 - ما هي وسائل تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركة من أجل زيادة دعم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتحقيق الأهداف التنموية المعلنة؟
- من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي وجملة الأسئلة الفرعية، فقد تم تبني طرح فرضيتين رئيسيتين مفادهما:
- تتجسد قواعد المواطنة المؤسسية في الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء من خلال دعم سياسة تكوين الموارد البشرية.
 - يتم تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء بزيادة دعم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال استحداث وسائل العمل (اقتناء التكنولوجيات الحديثة).
- وقصد الإجابة عن الأسئلة المطروحة ومعالجة الموضوع بمتغيراته، فقد قامت الباحثة بالاستعانة بمنهجين أساسيين من أجل تتبع مسار الدراسة، انطلاقاً من منهج دراسة حالة " الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء ش.د.أ بالطاهير جيجل " والمنهج الوصفي، فضلاً عن الوثائق والمقابلات مع رؤساء الوحدات، والتي مكنتنا من الإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة على عديد الإشكالات.
- أما أهداف الدراسة فيمكن صياغتها على النحو الآتي:
- بناء تصور علمي لمشروع المواطنة المؤسسية في ظل تطبيق معايير الجودة الشاملة مع توضيح الإستراتيجيات المطبقة على أرض الواقع، من أجل تبني هذا التصور في الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء.
 - محاولة إبراز أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية في تحسين صورة الشركة وزيادة الدعم المادي والتقني (الحكومي).
 - إبراز التوجهات الحديثة لمبادرات الاستدامة في الشركة، والتوعية بأهمية الشراكة المجتمعية وأبعادها الاستراتيجية.

- تسليط الضوء على دور مسئول الشركة في توجيه وترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى الموظفين والإطارات والأعوان.
- ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع في ضوء الأهداف والفروض، وسعياً للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقديم هذه الدراسة في ثلاثة محاور رئيسية:
- المحور الأول:** الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع.
- المحور الثاني:** المسؤولية الاجتماعية وإرساء قواعد المواطنة المؤسسية.
- المحور الثالث:** الجانب الميداني: دراسة حالة الشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء بجبل.

I. الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع

1. مفاهيم الدراسة

إن تحديد معنى المواطنة المؤسسية يتطلب التدقيق في تتبع مسار ظهور المصطلح والمفاهيم المرتبطة به، كما الإحاطة بالقواعد والأبعاد التي تتبناها المؤسسات أو الشركات مهما كانت صفتها خاصة أم حكومية، في إرساء قواعد المواطنة الحققة.

أ. مفهوم مواطنة المؤسسات

ينظر إلى مواطنة المؤسسات بأنها تبني المؤسسات لمشروع المواطنة، وإن كانت هذه الأخيرة حسب جون ديوي لا تعني أكثر أو أقل من القدرة على المشاركة في التجربة الحياتية أخذاً وعطاءً، وهي تمثل كل ما يجعل الفرد أكثر فائدة، وكل ما يتيح للمرء المشاركة بمزيد من الثراء في خبرات الآخرين ذات القيمة".¹

ومن ثم تعرف مواطنة المؤسسات بأنها تصرف الشركات بوصفهم مواطنين يمثلون للقانون ويدفعون الضرائب وبالتالي ينبغي أن يتمتعوا بدور من المسؤولية الاجتماعية، في تحلي المؤسسات الاقتصادية بروح المواطنة بالحقوق التي تخول لأولئك المواطنين داخل الدولة التي يعملون فيها.

كما عرفت "بأنها تأدية المؤسسات لمهمتها المتكاملة تجاه مجتمعها بوصفها فرداً صالحاً ينطلق من قيم مجتمعية، وبالتالي تتولى تقديم مشاركات فعالة وإيجابية تساهم في تحسين المجتمع وتطويره بحسب التخصص والإمكانيات المتاحة، كما تعني المشاركة بالوقت والجهد على كافة مستويات الشركة من أجل تحسين ظروف المجتمعات التي تعمل فيها، إلى جانب العمل وفقاً لمبادئ الشفافية والمسؤولية، وإنتاج السلع والخدمات الآمنة ذات الجودة العالية".²

في هذا السياق فالمواطنة المؤسسية كقيمة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي صيرورة تاريخية، ودينامية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تتهيأ له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع، وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبياً هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والقيم، ومستوى النضج السياسي، فإنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة، ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة الأفراد والمؤسسات وفي علاقاتهم بغيرهم وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.³

وعليه يمكن القول أن التحول في الفعل المواطني للشركات حل مجموعة مفاهيم جديدة عملت على إرساء مبادئ المواطنة من خلال مختلف مؤسسات الدولة منها الخاصة والعامة، التي ساهمت في دعم المجتمع، وأوجدت صيغ لتطبيق فحوى المبادئ التي تناضل من أجلها، خاصة ما تعلق بالجانب البيئي على ما أسمى بمؤسسات المواطنة، أو المؤسسات المستدامة.

ب. مفهوم المواطنة المؤسسية:

وتعرف المواطنة المؤسسية على أنها المؤسسة المواطنة، أو استدامة المؤسسة بمعنى أنها تعبير لممارسة المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة والمرتبطة بمفهوم المواطنة. حيث أكد رفايل ج. كولومبو (R. G. Colombo) أن المسؤولية الاجتماعية تتمظهر وفق الكثير من السياقات، منها ما يتحدث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أو المسؤولية الاجتماعية والبيئية، أو ما هو مرتبط بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسة، وضمن مجالات أخرى يستعمل مفهوم "مواطنة الشركات" (Corporate Citizenship) أو الأداء المجتمعي للمؤسسة (The societal performance of the institution)،⁴ وكلها تنصب في معنى المواطنة المؤسسية التي تعنى بدعم المشاريع الاجتماعية المستدامة في مجالات الاحتياجات الاجتماعية والتعليم والعلوم، الصحة والأمن، الثقافة والبيئة، الرفاهية... الخ.

وعليه فالمسؤولية الاجتماعية تعد شكل من أشكال تطبيق المؤسسة للتنمية المستدامة بركانها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، ومنهم من يضيف البعد القانوني والأخلاقي كركيزة أساسية يحتكم إليه العمل المؤسسي⁵.

تعريف إجرائي: تعرف المواطنة المؤسسية بأنها تبني مواطنة الشركة، تركز على البحث في تطوير مجالات الأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، تترجم من خلال الممارسات القائمة على احترام مبادئ الاستدامة في انجاز مشروعاتها بما يعود بالنفع على البيئة والمجتمع.

ج. مفهوم المسؤولية الاجتماعية

عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة أنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل⁶. أي بأنها كل ما تقوم به الشركات، أيا كان حجمها أو مجال عملها، طوعية من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل.

ونجد المرصد الفرنسي "عرفها بأنها تجنيد كل طاقات المؤسسة كي تساهم بشكل ايجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة، ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتهم، وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة"⁷.

وحسب الايزو 26000 "فالمسؤولية الاجتماعية هي الأفعال التي تقوم بها المؤسسة لتحمل مسؤولية أثار أنشطتها على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي والامتثال للقانون المطبق، والجهات العاملة فيما بين الحكومات⁸.

ومن ثم فمفهوم المواطنة المؤسسية أو لمسؤولية الاجتماعية للشركات CSR يختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية، فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء المجتمع الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أنها لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية، تقوم بها الشركات بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع. ويرى آخرون أنها صورة من صور الملائمة الاجتماعية الواجبة على الشركات من أجل تحسين الصورة الذهنية

لدى جمهور المتعاملين مع الشركة، سواء كانوا من الجمهور الداخليين، كالعاملين والمساهمين أو الجمهور الخارجيين كالعلاء والبيئة.

ولعل تحمل الشركات لمسؤوليتها تجاه المجتمع وتجاه البيئة هو خيار تحتمه علمها تطور الحياة المدنية الحديثة وثقافة العمل، الذي باتت تبحث عن الخدمات والمنتجات التي تراعى فيها الجوانب الصحية والجودة.

ومن ثم فالمسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل شخص بالشركة، سواء كانوا أفرادا أو إدارة، حيث تبدأ من التزام الشركات بالقوانين المختلفة، خاصة ما يتعلق بحقوق العاملين والحفاظ على البيئة، وتنمية المجتمع المحلي، والمجتمع ككل.⁹

2. الخلفية النظرية لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية (مواطنة المؤسسات)

يرجع ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى أفكار الرأسمالية الحديثة لأدم سميث 1776م في عمله "ثروة الأمم"، وتطور هذا المفهوم سنة 1920، حيث حاول بعض رجال الأعمال العمل على إعادة بناء الثقة بالنسبة للمساهمين والمطالبين الاجتماعيين، ويشار إلى باون "Bowen, 1953" بأبو المسؤولية الاجتماعية، التي أشار إليها في كتابه "المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال" معبرا عنها بالالتزامات من رجال الأعمال لإتباع سياسات اتخاذ القرار ومتابعة التوجهات المرغوبة، والمتوافقة مع قيم المجتمع¹⁰ وخلال فترة الستينات والسبعينات نوقشت فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات من الجانب الأكاديمي، برزت خلالها أسماء عديدة، منها دافيد فريدريك والتن، كارول...أغلبهم أشاروا إلى ضرورة تبني مسؤوليات والتزامات إضافية للشركات، إلى جانب تحقيق الربحية وتطبيق القانون المرتبط بحركة الحقوق المدنية والنزعة الاستهلاكية، متأثرين بأفكار الاشتراكية، فيما تنامي هذا المفهوم ليصل إلى ذروته مع منتصف التسعينيات.

ويقال أن بيتر دركر "P. Drucker" هو أول من نادى بممارسة المسؤولية الاجتماعية واعتبارها مجالا يفترض بالمؤسسات التوجه إليه وتبني أهدافه، حيث فتحت دراساته التي قام بها أفاقا واسعة لدراسة فكرة المسؤولية الاجتماعية وإدارة الأعمال، كحصوله لمشروع بحث حول طبق على عدة شركات، والذي تكلل بصدر كتاب بعنوان "القدرة التنافسية-مسؤوليات الشركات المتعددة الجنسيات" فيما قام الباحث "وانغ تشي يويه" رفقة زملائه بزيارة أكثر من

30 شركة متعددة الجنسيات في اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وأوروبا، وتحدثوا مع ممثلي أكثر من 80 شركة أجنبية في الصين جاء فيه "إن أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الحديثة هي كيفية فهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة"¹¹ خاصة بعد الكساد الاقتصادي الكبير والأزمة، وانهيار عديد المؤسسات الاقتصادية، وتسريح العمال، متزامنة مع ظهور النظرية الكنزية التي دعت إلى تدخل الدول من أجل إعادة التوازنات الاقتصادية، وبروز فترة المواجهات بين النقابات التي وسعت من قيمة المطالب من حماية مصالح العمال، إلى المطالبة بحماية البيئة، ونشر الوعي البيئي، كمحاولة للحد من التلوث الناتج عن العمليات الصناعية، واستنزاف الموارد وامتازت هذه الفترة بكثرة القضايا أمام المحاكم، وبناء أرضية للتوجهات الأولى لتأصيل الأفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية.¹²

وفي ظل الألفية الجديدة ونمو الشركات متعددة الجنسيات، برزت الحاجة إلى تبني مواطنة المؤسسات، نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولة، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي، وخصوصا بعد تنامي ظاهرة الفقر نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة العالمية، والفضائح الأخلاقية والفساد الإداري، فضلا عن التطورات التكنولوجية المتسارعة، والتي صاحبها عدة تحديات فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات وتطوير مهارات العاملين وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلك، وتنامي مهارات متخذي القرار، خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة وزيادة الاهتمام بالرأس مال البشري، بدرجة أكبر من اهتمامها بالرأسمال المادي، وما تبعه من تغييرات في بيئة العمل العالمية وتغيير في متطلبات النجاح التي أصبحت تركز على بناء العلاقات استراتيجية أكثر عمقا، مع المستهلكين والشركاء ودعاة حماية البيئة، والمجتمعات المحلية وغيرها.. لضمان البقاء في السوق وضمان المنافسة.¹³

II. المسؤولية الاجتماعية وإرساء قواعد المواطنة المؤسسية

1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تحمل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في طياتها بعددين أساسيين، الأول داخلي يركز على الأداء الاجتماعي المسئول اتجاه العاملين ومن هم داخل المؤسسة، أما الثاني متمثل في البعد الخارجي، يركز على الدور الاجتماعي والمبادرات التي تتبناها المؤسسة اتجاه المجتمع والبيئة الخارجية ككل.

فيما تشير أغلب الدراسات إلى وجود أربعة أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية تتضمن أبعاد ثانوية صنفت إلى: ¹⁴

- البعد الاقتصادي: لا يشير إلى الربح، كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات، مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي... الخ
- البعد الاجتماعي: القائم على اعتبار المؤسسات وحدات اجتماعية، وجزء لا يتجزأ من المجتمع، يملئ على المؤسسة أن تسهم في رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، وتحسن من رعاية شؤون العاملين، بما ينعكس إيجاباً على زيادة إنتاجيتهم، وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن الوظيفي والمهني، والرعاية الصحية والمجتمعية، كما يشمل البعد الاجتماعي كل من ممارسات التشغيل والعمل العادلة، المساهمة في المجتمع المحلي.
- البعد البيئي: واجب على المؤسسة لتغطية الآثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجات المؤسسة، والقضاء على الانبعاثات والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلباً على مستقبل الأجيال القادمة

- البعد القانوني: يقصد بها احترام المنظمة أو الشركة للوائح والتعليمات المنظمة للعمل بها والتي وضعتها لنفسها، واحترام قوانين المجتمع الأخرى بصفة عامة، وعدم اقتراف أي جرائم في حق العاملين أو العملاء أو المجتمع، ومنها احترام قوانين العمل بالمواثيق والمعاهدات الوطنية والإقليمية والدولية. ¹⁵

2. قواعد المواطنة المؤسسية

تتعدد قواعد المواطنة المؤسسية، بتعدد مظاهر وأشكال وصور ومبادرات وفعاليات المسؤولية الاجتماعية بالشركة، ويتحكم فيه طبيعة البيئة المحيطة ونطاق عمل ونشاط الشركات وأشكالها، وما تتمتع به من قدرات مالية وبشرية، وهذه الصور والأشكال ليست ثابتة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر لتنسجم مع مصالح الشركة، وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن ضمن القواعد التي تنبني عليها المواطنة المؤسسية في الشركة تتمحور حول ثلاث محاور أساسية: ¹⁶

■ محور اقتصادي: تحقيق الأرباح، تخفيض التكلفة، ضمان الأسواق والعملاء... الخ

- محور بيئي: الحد من التلوث، تحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة. بيئية، ادارة السلامة...
- محور اجتماعي: الحوكمة، تحسين مناخ العمل، تنمية المجتمع المحلي العدالة وبالمساواة.

وسنعرض نموذجين لقواعد المواطنة المؤسسية لكل من شركة دولفين للطاقة المحدودة وشركة هنكل الألمانية، من خلال الشككين المواليين نوضح فيه شعار كل واحدة.

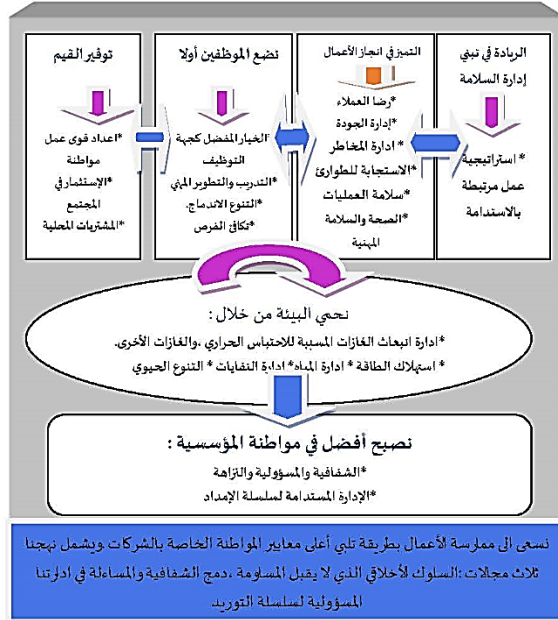
أ. شركة دولفين للطاقة المحدودة: تحت شعار نصبح أفضل في المواطنة المؤسسية

تعتبر واحدة من أكبر مشاريع الطاقة في الشرق الأوسط والشبكة الثلاثية الوحيدة للغاز في المنطقة التي تربط دولة الإمارات العربية المتحدة مع كل من دولة قطر وسلطنة عمان.

ب. شركة هنكل الألمانية Henkel

وهي شركة متعددة الجنسيات تعمل حول العالم من خلال ابتكارات رائدة وعلامات تجارية وتقنيات في ثلاث وحدات: للأعمال هي الغسيل والعناية بالمنزل، العناية بالجمال وتقنيات المواد اللاصقة.

الشكل (01): نموذج المواطنة المؤسسية لشركة دولفين للطاقة المحدودة (Dolphin Energy)¹⁷

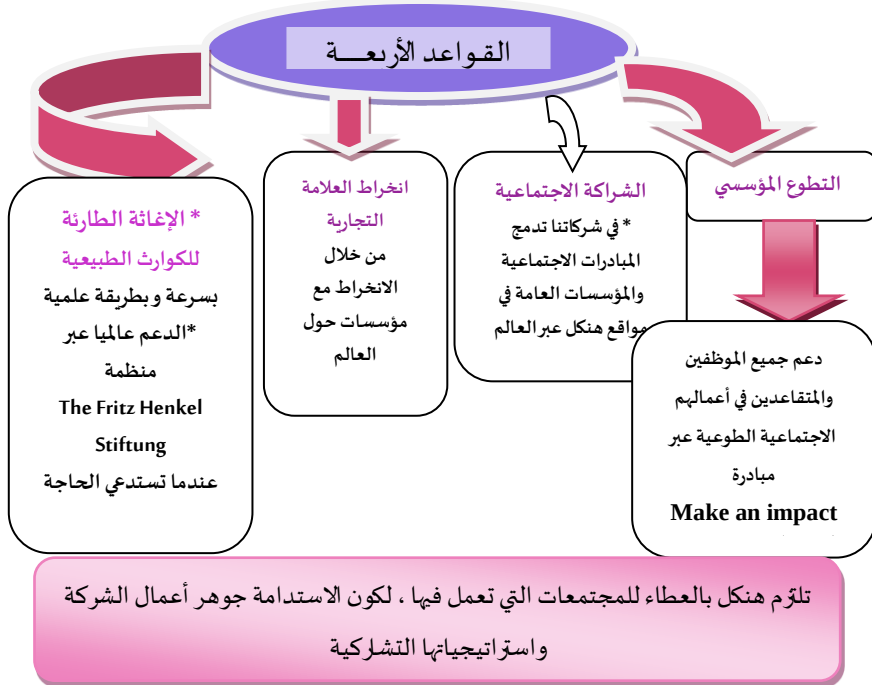


المصدر: من إعداد الباحثة: انطلاقاً من تقرير الاستدامة الحادي عشر (2019)

على الموقع الرسمي للشركة

<https://www.sustainability.dolphinenergy.com/ar/become-a-better-corporate-2012/05/10/citizen>

الشكل 2: قواعد المواطنة المؤسسية لشركة هنكل الألمانية (18)



المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من تقرير الاستدامة لسنة (2020) هنكل على الموقع الرسمي

<https://www.henkel-gcc.com/ar/sustainability>

3. الجانب الميداني: دراسة حالة الشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء (ش. إ.ك.) محطة أشواط الطاهير ولاية جيجل

أ. اختبار الفرضيات وتحليل البيانات

قصد التعرف على قواعد المواطنة المؤسسية والإستراتيجيات الممارسة في ذات الشأن، فقد تم اختيار محطة توليد الكهرباء بمنطقة أشواط، الطاهير التابعة اداريا للشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء (ش. إ.ك.)، وهي مؤسسة تابعة لمجمع سونلغاز تعمل انتاج الكهرباء بطريقة حرارية انطلاقا من تسخين الماء المقطر من مياه البحر عبر خزانات مخصصة وتحول الى طاقة كهربائية، شرعت في الخدمة سنة 1992، بطاقة قدرت بـ 588 ميغاواط موجهة لتلبية الطلب

المتنامي للطاقة الناتج عن تنمية المنطقة ولتعزيز أمن الشبكة الوطنية المترابطة، وهي مؤسسة ذات أسهم تعود ملكيتها بالكامل للدولة.

ب. نظرة على تطور الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للشركة

من أجل البحث عن الأدوار الممارسة من أجل تفعيل الأداءات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية بالشركة فقد تمت اجراء عدة مقابلات مع رؤساء المصالح، أهمهم رئيس مصلحة الوقاية والأمن البيئية، والدراسات والصيانة، مصلحة الموارد البشرية، مصلحة المراقبة والتجريب، أسفرت نتائجها على عدة ملاحظات فيما يتعلق بطبيعة الأداء البيئي والاجتماعي (موارد بشرية نوجزها في:

من حيث الموارد البشرية:

- تنتهج المؤسسة سياسة التكوين والتدريب المكثف لكل عمالها بدون استثناء وفي كل الأوقات (تدريب مكثف، تدريب متخصص والبالغ عددهم 248 عامل الى 2021/05).
- تسعى المؤسسة إلى خفض ساعات العمل الإضافية في حالات انخفاض الطلب على الطاقة، وهذا من أجل الاحتفاظ باليد العاملة دون اللجوء الى التسريح (للمؤسسة نظام عمل بالمدامومة 24/24). رغم تداعيات كورونا إلا انها لم تقم بتسريح العمال.
- استعمال سياسة الاستقطاب، مع اعتماد التوظيف الداخلي ومن محيط الولاية (كسياسة لخفض نسبة البطالة بعد الركود الذي مس الميناء والذي كان يعول عليه في التنمية المحلية).

من حيث الأداء الاجتماعي والمؤسسي:

- تركز عمل الشركة على دعم الاداء التشاركي مع كل أطراف المجتمع المدني والجامعة والمحيط من، خلال فتح باب الحوار (الصحافة) والإفصاح عن الجدوى الاقتصادية وتطبيق بنود التواصل الحقيقي
- التشجيع على تبادل الخبرات والمعلومات وإشراك موظفيها في العمل الجماعي (مع مؤسسة الهلال الأحمر الجزائري عن طريق ابرام اتفاقيات لتبادل الخبرات من والي).

الأداء الاقتصادي والبيئي:

- تعزيز العمل التعاوني بين جميع المصالح وتطوير مصالح جديدة لضمان الكفاية والتحكم الجيد خاصة في أوقات المناوبة (تحويل مكتب الأمن والوقاية إلى مصلحة الوقاية والأمن والبيئة، في خطوة للاستجابة للمطالب الملحة من خلال تسيير المواد

الخطرة بالمؤسسة على غرار النفايات الصلبة والمواد الكيماوية التي تستعمل في معالج المياه والحفاظ على هيكل المؤسسة الذي يعد في أغلبيه معدني، واستكمال كل ما يتعلق بالاتفاقية المبرمة من أجل تسيير واستكمال اجراءات التخلص من مادة الأميونت الخطرة التي تقبع بالمؤسسة مند مدة.

- تصنيف النفايات الخطرة والتصريح بما هو موجود ونسب انبعاث الملوثات المتسربة الى الجو او الداخلة الى مياه البخر الناتجة عن عملية التبريد أو التحلية...الخ
- استحداث جهاز قياس انبعاث الغازات عن طريق الخط (الأنترنات) يقيس عبر الخط (Systeméme en ligne) والمضافة الى اجهزة محمولة تقيس دوريا نسب الانبعاثات وكدى نسب الضوضاء خاصة في المحولات، مما يتحكم في شدة ونسبة التدفق. ويعد اقتصاد للطاقة والجهد.

تحويل منصة المراقبة الى منصة رقمية (نظام آلي) يسهل في توقيف عملية تدفق الطاقة الزائدة عند الحاجة، مما ينقص من ضياع الطاقة والهدر.

إجراء عدة اتفاقيات من أجل مراعاة الاستدامة في المؤسسة على غرار المراقبة الدورية والتحضير للحصول على شهادات المطابقة.

تحصل الشركة على شهادة الإيزو 9001 سنة 2015 وتحضر للحصول على شهادة الإيزو 26000 مع التحضير لمشروع ادخال تكنولوجيات جديدة من اجل دعم المحطة للوصول الى استعمال احدث التقنيات لإنتاج الكهرباء بالتحويل من استعمال الغاز والكهرباء الى استعمال البخار عبر التوربينات الحديثة، خاصة مع دخول محطة بلارة حيز العمل وما تشكله من تهديد على كم الإنتاج والدخل العام.

- استحداث تكنولوجيات جديدة من أجل التقليل من هدر الماء عن طريق استرجاع كميات معتبرة من الماء عن طريق تبريد البخار وإعادة تدويره من جديد من خلال خزانات حديثة وذات معايير دولية. وتمثل الجداول الموالي إحصائيات الإنتاج بالوحدة.

الجدول رقم 01 يمثل قيم الإنتاج بالمقايض:

Centrale / filiere	Annee 2017	Annee 2018	Annee 2019	Evol. 19/18(%)	Obj 2019	Real %
JIJEL	588,00	588,00	588,00	0,00	588,00	100

Énergie Produite En GW:

CENTRALE/FILIERE	ANNEE 2017	ANNEE 2018	ANNEE 2019	EVOL. 19/18(%)	REAL %	
JIJEL	588,00	540,00	540,00	0,00	540,00	100
TOTAL TV	588,00	540,00	540,00	0,00	540,00	100

Énergie Produite En GW:

UNITE	Réal. 2018	Réal. 2019	Réal. 2020	Objectif 2020	Tx evol. (20-19)/19 %	Taux de réal. %
TV1	1132,72	1259,45	945,19	1100	-24,95	85,93
TV2	1234,18	860,19	363,27	400	-57,77	90,82
TV3	1256,5	599,12	805,14	515,558	34,39	156,17
JIJEL	3623,393	2718,771	2113,599	2015,558	-22,26	104,86

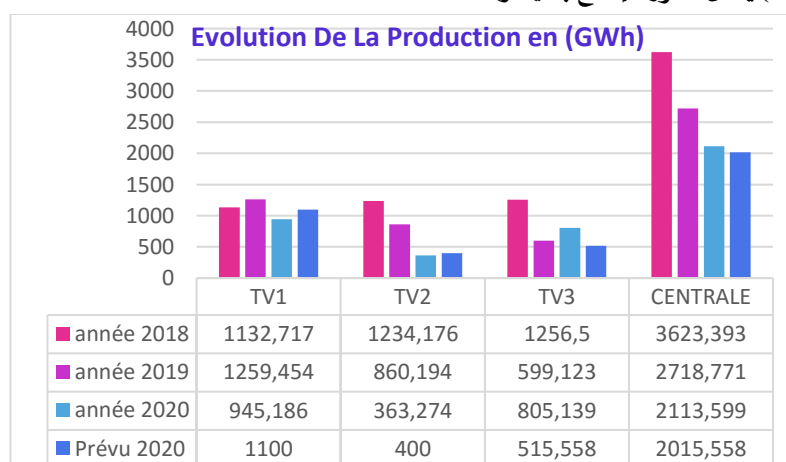
L'énergie produite durant l'année 2020 est de **2113,599 Gwh** contre **2718,771 GWh** durant l'année dernière, soit une baisse de **22,26 %** et un taux de réalisation de **104,86%** par rapport à l'objectif annuel **2015,558 Gwh**.

Cette baisse est due principalement à la sollicitation des groupes avec un **KU = 53,33 %** l'anne 2020 contre un **KU = 67,49 %** l'année précédente.

L'Arrêt des groupes centrale de Jijel pour une durée totale de **9 975 heures** par l'Opérateur Système pour Motif contrainte en creux de nuit sur le réseau interconnecté soit une énergie perdue de **1 795,53 GWh**.

Détail arrêt des groupes par OS: Groupe 01: 3112.53 heures, Groupe 02: 3193,85 heures, Groupe 03: 3668.78 heures.

الشكل (03) يمثل تطور الإنتاج بالمقاييس



النتائج والتوصيات

من ضمن الآليات الواجب دعمها من أجل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالشركة يمكن تصنيفها وفق عدة مستويات، منها ما هو متعلق بجانب تحسين العمل ودعم كفاءة العامل، وآخر مرتبط بالجانب التوعوي، ومنه ما هو مرتبط باحترام الجانب القانوني والتشريعي في أداء العمل وكلها مرتبطة بالمحيط الاجتماعي والبيئي للشركة.

وعليه فإن إن قيام الشركة بتبني المسؤولية الاجتماعية، يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع، لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، علاوة على خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي، تسهم في تحسين الصورة الذهنية للشركة لدى جمهور المتعاملين مع المنظمة، خاصة في منطقة جيجل بعد رواج اشاعات، حول خطر الشركة على الصحة العامة والبيئة ككل، ما يستدعي إيضاح الصورة عن طريق تفعيل الاتصال، وتسهيل مرور المعلومة عن طريق وسائط التواصل ووسائل الإعلام والميديا.

رغم الدور الكبير الذي تقوم به الشركة من أجل دعم مواردها البشرية عن طريق التكوين والتدريب المكثف الذي يصاحبه الترقيات الداخلية، يبقى النقص في تفعيل العديد منها نظرا للمعوقات البيروقراطية الممارسة، ومنها ما تعلق بالمركية القرارات التي مازالت ممارسة الى حد اليوم في مؤسساتنا العمومية، مما يحد من فعالية عديد المقترحات وعديد التصورات التي تصب في الصالح العام، وعليه يمكن أن نخرج بجملة من التوصيات منها:

- إدراك أن تحمل المؤسسات لمسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة هو خيار تحتمه عليها تطور ثقافة العمل، التي باتت تبحث عن تعظيم قيم الإنتاجية بأقل تكلفة اقتصادية، وهذا من خلال تبني المنتجات والخدمات التي تراعي فيها جوانب السلامة والصحة للجمع؛
- تجاوز النموذج القديم، القائم على مبادئ السوق الحر وتعظيم الربح، والتنوعية للوصول بالمؤسسة إلى إدراك للدور الاجتماعي، الواجب عليها ممارسته، من خلال الالتزام بتقديم السلع والخدمات التي تستجيب لحاجات المجتمع، وتضمن المنافسة العادلة؛

- التحول نحو اعتبار المؤسسات وحدات اجتماعية، وجزء لا يتجزأ من المجتمع، بالاستجابة لاحتياجات هذا الأخير وتلبية متطلباته، مع المساهمة في تطوير المجتمع

- المحلي، ومراعاة جوانب الاستدامة في مختلف الأنشطة التي تعود بالنفع على البيئة والمجتمع المحلي الجيلي؛
- تبني الإدارة الرشيدة التي تعني ببناء ونسج العلاقات بين الإدارة وموظفيها في مختلف مواقع العمل بشكل متمدن وشفاف وبشكل مثمر يصب في الصالح العام؛
- استحداث المكاتب الخضراء، لترشيد استخدام الموارد مثل الورق والحبر والكهرباء وتشجيع إعادة التدوير مع تحفيز الإطارات والعمال على المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تزيد من كفاءة العمل التشاركي، والمساهمة في التخطيط المستدام وتفعيل التسيير اللامركزي لفتح فرص المنافسة وتحقيق الذات؛
- تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات، ومحاولة الركب الحضاري عن طريق الخوض في اقتناء التكنولوجيات الحديثة والصديقة للبيئة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ الكتب

- [1] إبراهيم ناصر: المواطنة: مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002، ص 47. إبراهيم ناصر: المواطنة: مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002.
- [2] أسماء يوسف المسؤولية الاجتماعية للشركات، المفهوم، الأبعاد، دوافع الإنخراط، وتحديات التنفيذ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات، المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، (ط1) المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، برلين ألمانيا، 2019.
- [3] العايب عبد الرحمان: دور المسؤولية الاجتماعية في تحلي المؤسسات الاقتصادية بروح المواطنة، مجلة تنمية الموارد البشرية (العدد 11) ديسمبر 2015،
- [4] العايب عبد الرحمان، (دور المسؤولية الاجتماعية في تحلي المؤسسات الاقتصادية بروح المواطنة)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات، المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، (ط1)، المركز الديمقراطي- أسماء يوسف: المسؤولية الاجتماعية للشركات، المفهوم، الأبعاد، دوافع الإنخراط، وتحديات التنفيذ، كتاب جماعي ي للدراسات الإستراتيجية، برلين ألمانيا، 2019.
- [5] علي خليفة الكواري: دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة الديموقراطية، (العدد 30) من سلسلة كتب المستقبل العربي حول الديموقراطية والتنمية الديموقراطية في الوطن العربي، بيروت 2004.
- [6] صالح الحموري، رولا المعاينة: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)، ط1، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2015
- [7] فؤاد حسين محمد الحمدي: الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على المستهلك، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، المستنصرية، العراق، 2003.

- [8] محمد فلاق: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري، الأردن، 2016.
- [9] مدحت محمد أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية. iso26000، ط 1 دار الكتب المصرية، مصر، 2015
- [10] Bacrie, B. C. Communiquer efficacement sur le développement durable de L'entreprise citoyenne aux collectivités durables. paris: les éditions démos, 2006-.
- [11] Raphael gagné colombo (décembre 2013): "la responsabilité sociale des entreprises: quel rôle pour l'état? ". Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science de la gestion, université du Québec a Montréal, canada, 2013.

ثانيا/ المواقع الإلكترونية والمنتديات

- [1] رقية عيران، "المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية"، منشورات منتدى إدارة عالم التطوع العربي www.Arabvolunteering.org
- [2] تقرير الإستدامة: شركة دلفين للطاقة، 2019. تاريخ الزيارة 2021/05/03 <https://www.sustainability.dolphinenergy.com/ar/become-a-better-corporate-citizen>
- [3] تقرير الإستدامة: شركة هنكل الألمانية 2020، على الموقع: تاريخ الزيارة 2021/05/04 <https://www.henkel-gcc.com/ar/sustainability>

الهوامش

- ¹ - إبراهيم ناصر : المواطنة : مكتبة الرائد العلمية ، عمان ، 2002 ، ص 47.
- ² - العايب عبد الرحمان، (دور المسؤولية الاجتماعية في تحلي المؤسسات الاقتصادية بروح المواطنة) . المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات ، المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، (ط1) ، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية ، برلين ألمانيا ، 2019 ، ص 461.
- ³ - علي خليفة الكواري: دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، (العدد 30) من سلسلة كتب المستقبل العربي حول الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت 2004 ص 93.
- ⁴ - Raphael gagné colombo (décembre 2013): "la responsabilité sociale des entreprises: quel rôle pour l'état? ". Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science de la gestion, université du Québec a Montréal, canada; 2013, p05.
- ⁵ Bacrie, B. C. Communiquer efficacement sur le développement durable de L'entreprise citoyenne aux collectivités durables. paris: les éditions démos, 2006-p 48.
- ⁶ - مدحت محمد أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية. iso 26000، ط 1 دار الكتب المصرية، مصر، 2015، ص ص 32.33.
- ⁷ - محمد فلاق: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري، الأردن، 2016، ص 4.
- ⁸ - مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق ، ص 08
- ⁹ - رقية عيران، "المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية"، منشورات منتدى إدارة عالم التطوع العربي www.Arabvolunteering.org

- ¹⁰ - أسماء يوسف : المسؤولية الاجتماعية للشركات ، المفهوم ، الأبعاد ، دوافع الإنخراط ، وتحديات التنفيذ، كتاب جماعي، مرجع سابق ، ص66.
- ¹¹ - ibit .p 26: Raphael gagné colombo
- ¹² - أسماء يوسف: مرجع سابق ص ص 70-74.
- ¹³ - فؤاد حسين محمد الحمدي : الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على المستهلك، مذكرة مكتملة لنيل شهادة الدكتوراه ، المستنصرية ، العراق ، 2003، ص ص 35-36.
- ¹⁴ - صالح الحموري، رولا المعاينة: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (من الألف إلى الياء)، ط1، دار كنوز المعرفة، الأردن ، 2015، ص ص 84-101.
- ¹⁵ - مدحت محمد أبو النصر: مرجع سابق ، ص 40.
- ¹⁶ - العايب عبد الرحمان: دور المسؤولية الاجتماعية في تحلي المؤسسات الاقتصادية بروح المواطنة ، مجلة تنمية الموارد البشرية (العدد 11) ديسمبر 2015، ص ص 538 542.
- ¹⁷ - تقرير الإستدامة :شركة دلفين للطاقة ، 2019. تاريخ الزيارة <https://www.sustainability.dolphinenergy.com/ar/become-a-better-2021/05/03-corporate-citizen>
- ¹⁸ - تقرير الإستدامة :شركة هنكل الألمانية 2020، على الموقع : تاريخ الزيارة 2021/05/04. <https://www.henkel-gcc.com/ar/sustainability>